دور التدقيق الخارجي في تطبيق الحوكمة

أشارت العديد من الدراسات المتعلقة بالحوكمة الى وجود العديد من الاليات التي يمكن أن تستخدم لتطبيق مفهوم الحوكمة بالشكل الذي يلائم ظروف المؤسسات، بيئة العمل الخاصة بها، ونظام الحوكمة المطبق داخل البلد، فهي تعبر عن مجموعة من الأجزاء المتفاعلة والمتكاملة فيما بينها لتشكل الحركة الكلية لنظام الحوكمة، كما أنه هناك العديد من المهتمين بمجال الحوكمة قاموا بتصنيف الياتها الى اليات داخلية وأخرى خارجية (وهذا ما اعتمدناه في حصص الأعمال الموجهة والمحاضرة).

فمن بين الاليات الخارجية نجد التدقيق الخارجي الذي يعطي **الاعتمادية** للمعلومات والتي تعبر عن حقيقة المؤسسة والتي تسمح للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة –على رأسهم المساهمين- من التأكد أن حقوقهم محترمة وأصواتهم مسموعة فيما يخص تسيير المؤسسة وضمان الاستغلال الأمثل لطاقاتها ومواردها.

فحتى يؤدي التدقيق الخارجي دوره لابد أن يكون بالجودة المطلوبة، فتطبيقها يكتسي أهمية كبيرة خصوصا نتيجة الانهيارات المؤسساتية التي مست كبريات المؤسسات في العالم والتي أدت الى زعزعة ثقة أصحاب المصالح بالمهنة، بالاضافة الى تزايد عدد المدققين ومكاتب التدقيق المعتمدة.

يعتبر التدقيق الخارجي من أولى وأهم الحلول المقترحة في نظرية الوكالة للحد من الصراع القائم بين أصحاب المصالح، وقد زاد الاهتمام به في ظل متطلبات الحوكمة، ويمكن ابراز مساهمات التدقيق الخارجي في تطبيق الحوكمة من خلال مايلي:

- **دور المدقق الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية:** عندما يكتشف المدقق تحريفا ماديا ناتجا عن الغش والأخطاء الجوهرية أو الاشتباه بوجوده يتوجب عليه الابلاغ عن ذلك لا دارة المؤسسة، وفي بعض الحالات الابلاغ للسلطات المنظمة والمنفذة للقوانين، كما يتوجب على المدقق اصدار التقارير الى الجهات ذات العلاقة كالمساهمين والمستثمرين... حول حالات الغش والأخطاء الجوهرية المكتشفة.

ويحق للمدقق أن ينسحب من مهمته اذا تبين له أن المؤسسة لا تقوم باتخاذ الاجراءات التي طالب بها، ومن العوامل التي تؤثر على قرار الانسحاب التورط الضمني للادارة العليا في المؤسسة والتي قد تؤثر على استمرارية المدقق في المؤسسة، وبصفة عامة تتمثل واجبات المدقق اتجاه الخطأ والغش فيما يلي:

- يجب على المدقق التأكد من اختياره أدلة تدقيق مناسبة وكافية للتأكد من أنه لم يحدث خطأ أو غش في القوائم المالية وكذلك معالجته في حالة اكتشافه.
- على المدقق تعديل الأداء أو اضافة اجراءات مناسبة عند اكتشافه حالات أخطاء أو غش أو عند علمه بأنه قد سبق أن تم اكتشاف حالات أخطاء أو غش سابقة.

- على المدقق أن يحدد أثر الغش والخطأ الهام مع مقارنته بتقارير الادارة ونظام التدقيق الداخلي واعلام الادارة بالنتائج الفعلية.

➢ **دور المدقق الخارجي في اكتشاف التصرفات غير القانونية:** يقصد بالتصرفات غير القانونية بشكل عام الأعمال التي تقوم بها الوحدات المختلفة على خلاف ماتقضي به القوانين والأنظمة واللوائح التي تحكم أنشطة هذه الوحدات، ومن أمثلة ذلك تقديم الرشاوي من قبل المؤسسة محل التدقيق، وتعتبر ادارة المؤسسة المسؤول الأول عن التأكد من أن المؤسسة تسير حسب القوانين والأنظمة بالاضافة الى أن مسؤولية منع واكتشاف عدم الالتزام تقع على الادارة أيضا.

الا أن مستخدمي القوائم المالية لديهم توقعات أن يكتشف المدقق التصرفات غير القانونية أثناء تنفيذ عملية التدقيق، ورغم أهمية نظام الرقابة الداخلية في محاولة تخفيف امكانية ارتكاب التصرفات غير القانونية الى أدنى حد ممكن، بالاضافة الى زيادة امكانية اكتشافها في حالة ارتكابها، فانه من الضروري توسيع نطاق مسؤوليات المدققين الخارجيين بخصوص اكتشاف تلك التصرفات.

في حالة اكتشاف تصرف غير قانوني فانه يجب على المدقق أن يحصل على معلومات كافية لتقييم تأثيره على القوائم المالية، مع ضرورة مراعاة تقييم الادارة لتأثير ذلك التصرف مع الابلاغ عن ذلك لادارة المؤسسة وفي بعض الحالات الابلاغ للسلطات المنظمة والمنفذة للقوانين,

➢ **دور المدقق الخارجي في معرفة مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط:** يعتبر فرض الاستمرارية من أهم الفروض المحاسبية التي تستخدم في اعداد القوائم المالية الختامية، حيث يفترض أن المشروع يتم انشاؤه لكي يقوم بأعماله ويواصل ذلك في المستقبل وأنه باق ومستمر لفترة زمنية معقولة غير محددة، في حالة وجود شك من طرف المدقق حول استمرارية المؤسسة يجب أن يجمع أدلة اثبات كافية وملائمة لمحاولة التأكد من هذا الشك وبشكل مقنع.

خلاصة:

تتحقق جودة التدقيق الخارجي من خلال مجموعة من العوامل المتداخلة والمترابطة فيما بينها، كما تعتبر بعض العوامل من مسؤوليات مكتب التدقيق تحقيقها كالالتزام بمعايير التدقيق الخارجي، والبعض الاخر من مسؤوليات أطراف خارجية كتوفير معايير التدقيق الخارجي والذي هو من صلاحيات المنظمات المهنية، طبيعة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق، وكل هذه العوامل ذات تأثيرات مختلفة على جودة التدقيق والمحددة لدرجة مساهمة التدقيق الخارجي في تطبيق الحوكمة.

من أجل المصادقة على شرعية وصدق الحسابات زادت متطلبات أصحاب المصالح في اكتشاف المدقق الخارجي للأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية واختبار المعلومات المالية المستقبلية وقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط، ولا يتحقق ذلك الا من خلال وجود تفاعل بين اليات الحوكمة.